استجواب عاشور للصبيح أدرج على جدول جلسة 15 الجاري ومن حق الوزيرة طلب التأجيل

الغانم: استمعنا لمرئيات الأمير حول الوضع المالي ووثيقة الإصلاح الاقتصادي سترفع من «المالية» للمجلس لإقرارها ومتابعة تنفيذها من قبل الحكومة

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن إدراج استجواب النائب صالح عاشور لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على جدول أعمال جلسة 15 مارس الجاري، مشيرا إلى أنه أبلغ سمو رئيس الوزراء والوزيرة الصبيح بتقديم الاستجواب، طبقا للمادة 135 من اللائحة الداخلية.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي «أن من حق الوزيرة الصبيح طلب التأجيل ويجاب طلبها في حال رغبت في ذلك، لأن الفترة ما بين تقديم الاستجواب والجلسة لن تتجاوز 14 يوما، ومن حقها أيضا أن تناقش الاستجواب في الجلسة المقبلة وهذا الأمر متروك للوزيرة، أما بعد انتهاء مدة الـ 14 يوما فإذا كان هناك طلب تأجيل من الوزيرة فسيتم ذلك بتصويت المجلس».

من جانب آخر، وردا على سؤال بشأن ما وصلت إليه اجتماعات اللجنة المالية الرامية إلى التوصل لاتفاق مع الحكومة بشأن معالجة الوضع الاقتصادي، أوضح الغانم أنه بالنسبة للقائي ورؤساء لجان المالية والميزانيات والأولويات مع سمو الأمير فقد كان لقاء مثمرا واستمعنا خلاله إلى مرئيات سموه، وكانت هناك فرصة لتبادل الأحاديث والحوار مع سموه، وكان اللقاء وديا وتخللته لفتة أبوية مقدرة من سموه، وأحيط الجميع علما بالتحديات التي تواجهنا سواء داخليا أو خارجيا.

وأضاف وبالنسبة للجنة المالية وأعمالها فإننا عازمون على مواجهة هذا الملف بما فيه من تحديات كبيرة لأن الأمر لا يقتصر على موضوع دعوم فقط، بل هي قصة إصلاح اقتصادي جذري ولذلك يحتاج إلى كثير من العمل، وحتى لا يكون الأمر مجرد كلام مكرر دون قرار، فما اتفقنا عليه هو أن يكون مشروع الإصلاح الاقتصادي عبارة عن وثيقة مفصلة ترفع إلى مجلس الأمة ليصادق عليها، ومن ثم يتحول دور النواب لمراقبة الحكومة ومتابعتها لتنفيذ هذه الوثيقة. وأوضح أن النقاش في الإصلاح الاقتصادي لا يتضمن فقط الدعومات بل يتضمن كل ما يتعلق بالميزانية والاقتصاد الكويتي، بحيث ننظر إلى الإيرادات والمصروفات وإلى كيفية أن يكون المواطن الكويتي شريكا أساسيا في الاقتصاد الكويتي، وننظر إلى كيفية إصلاح بعض الاختلالات السابقة. وزاد: وكما تعلمون أن اللجنة المالية في اجتماع دائم، وكثير من النواب يحضرون هذه الاجتماعات بمن فيهم رئيس المجلس لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة، مؤكدا أن الوثيقة لن تقتصر على رأي المجلس أو النواب بل ستتضمن آراء العديد من الجهات المعنية التي سيتم استدعاؤها، ومن لديه رأي يستطيع أن يبديه بكل الوسائل والطرق، حتى عن طريق بوابة «ساهم في التشريع» عبر البوابة الإلكترونية، معتبرا أن هذه التحديات تواجه الجميع ولا تواجه النواب فقط دون سواهم، ونتمنى أن نسمع جميع الآراء الوجيهة وأن نترجمها إلى واقع عملي ملموس، حتى لا يتكرر الأمر ويكون فقط دراسات كما كان في السابق. وقال إن الآلية الجديدة الآن أنها ستكون وثيقة أو مشروعا للإصلاح يرفع إلى مجلس الأمة وتتم مناقشتها وتحديد جميع التفاصيل فيه، وبعد ذلك يتحول دور المجلس إلى متابعة عمل الحكومة في إنجازها، وأتمنى من الحكومة أن تقوم بتنفيذ ما يتضمنه هذا المشروع. وبسؤاله عن عدد الاستجوابات الكبير والتي شهدها هذا المجلس وهل تضر بالعلاقة بين السلطتين، أفاد الغانم: لا أبدا ولله الحمد، لأننا بعد أن استطعنا إرجاع أداة الاستجواب إلى إطارها الدستوري، فليس هناك أي مانع من تقديم الاستجواب طالما أنه في الإطار الدستوري، وأما الاستجوابات التي خرجت عن الإطار الدستوري فقد تصدى لها المجلس، بعد أن أعاد العربة إلى سكتها الصحيحة، ومهما زاد عدد الاستجوابات الدستورية فلن تزعج المجلس، وإذا اضطررنا فسوف نخصص جلسات إضافية لتغطية الموضوعات الموجودة في جدول الأعمال كما حدث في السابق.

وفي رده سؤال إن كانت هناك لقاءات مقبلة مع صاحب السمو الأمير قال الغانم: «إن مثل هذه اللقاءات تحدد في وقتها وأبواب صاحب السمو الأمير مفتوحة دائما للجميع».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم متوسطا رئيس واعضاء اتحاد الجمعيات التعاونية

رئيس مجلس الأمة يدين الهجمات الإرهابية في تونس

أعرب رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن إدانته الشديدة للهجمات الارهابية المسلحة التي وقعت في مدينة بن قردان التونسية وأسفرت عن سقوط عدد من الضحايا من بينهم رجال امن. وقال الغانم في برقية بعث بها الى نظيره التونسي محمد الناصر «نؤكد لكم وللشعب التونسي الشقيق تضامننا الكامل مع تونس قيادة وبرلمانا وشعبا في مواجهة تلك الاعمال الاجرامية التي تستهدف استقرار وأمن تونس». وعبر الغانم عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجمات الارهابية داعيا المولى جلت قدرته ان يتغمدهم بواسع رحمته وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان وأن يعجل في شفاء المصابين. من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس البروفيسور البنغلاديشي الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006 محمد يونس، وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وحضر اللقاء رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب د.يوسف الزلزلة ورئيس لجنة شؤون المرأة والاسرة البرلمانية النائب صالح عاشور وامين عام مجلس الامة علام الكندري. كما استقبل الغانم رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية د.سعد الشبو يرافقه عدد من اعضاء الاتحاد.

«ربما نشهد استجوابا آخر خلال الأيام المقبلة»

صالح عاشور يُطالب الصبيح بالرحيل

طالب النائب صالح عاشور وزيرة الشؤون وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بالرحيل حفاظا على المصلحة العامة، مؤكدا انه آن الاوان ان ترحل الصبيح وتترك الوزارة من اجل المصلحة العامة والمواطنين، خصوصا مع استمرار نهجها في الادارة والذي ترتب عليه مشاكل كثيرة. وقال عاشور، في مؤتمر صحافي بعد تقديم استجواب لوزيرة الشؤون: قدمت الاستجواب لوزيرة الشؤون ويتألف من محورين، موضحا ان القضية ليست مرتبطة بالمحاور فقط انما الامر وصل لطريق مسدود مع الوزيرة، فلا توجد مؤسسة تابعة للشؤون الا ولديها مشكلة مع الوزيرة، وعموما الوزارة مهمتها الرقابة على المؤسسات وليس التدخل في المؤسسات.

وجدد مطالبته برحيل الوزيرة بسبب سياستها المتعجرفة مع ابنائنا الايتام وما يرتكب بحقهم امر يندى له الجبين، رافضا ما تقوم به الوزيرة من تقديم تسهيلات بشأن تخصيص الجمعيات التعاونية والذي يهدف من ورائه استحواذ بعض التجار على هذا الكنز تحت مبررات نعرف الغاية منها، فلا يمكن السكوت عن هذه السياسة والقبول بمثل هذه التجاوزات.

وبين عاشور ان تذمر النقابات وجمعيات النفع العام من سياسة الوزيرة الصبيح بلغ مداه، فهناك اكثر من 75 جهة عبرت عن رفضها لتدخل الوزيرة في عملها.

وبخصوص مشاركة النائبين محمد طنا وعبدالله المعيوف في الاستجواب، رد عاشور: ان النائبين مازالا مشاركين قولا وفعلا ولربما نشهد استجوابا آخر خلال الايام المقبلة.

باركت لكل نساء العالم والكويتيات بشكل خاص حلول يوم المرأة العالمي

..ووزيرة الشؤون: المساءلة السياسية حق كفله الدستور

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على ان المساءلة السياسية حق كفله الدستور الكويتي للنائب ولا يملك أحد منعه هذا الحق الذي سيمارسه بكل احترام وسيتم الرد عليه بذات الاحترام.

وقالت الصبيح في ردها على سؤال بشأن موقفها من الاستجواب الذي قدمه النائب صالح عاشور بعد انتهائها من اجتماع لجنة الاولويات البرلمانية في مجلس الأمة يوم أمس «في أكثر من مناسبة أكدت على ان الاستجواب حق كفله الدستور الكويتي للنواب ولا استطيع أنا أو اي شخص من الحكومة منعه وبالتالي النائب يمارس هذا الحق بكل احترام ونمارس بدورنا الرد عليه بكل احترام فهو أخ فاضل نختلف في أمور ونتفق في أخرى وتبقى مصلحة البلاد هي المقدمة».

من جهة أخرى، باركت الصبيح لكل نساء العالم بشكل عام والكويتيات بشكل خاص حلول يوم المرأة العالمي الذي يصادف اليوم، مؤكدة ان المرأة الكويتية اليوم تقلدت العديد من المناصب والمواقع العليا التي اثبتت فيها حضورها وكفاءتها سواء على الصعيد السياسي في البرلمان الكويتي او في المجالات الطبية والاكاديمية والعلمية المختلفة بالاضافة الى دورها المجتمعي كربة بيت ومربية للابناء والاجيال المتعاقبة.

وتمنت الصبيح ان تحظى المرأة الكويتية بتقلد المناصب العليا لتثبت كفاءتها في مختلف المجالات.